

Distr.: General
30 March 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها الممثل الدائم لإستونيا، سفين يورغنسون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، التي عقدت يوم الخميس، 25 آذار/مارس 2021 (انظر المرفق الأول). كما أدلى ممثل السودان ببيان (انظر المرفق الثاني).

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليندا توماس - غرينفيلد
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثل الدائم لإستونيا، سفين يورغنسون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

وفقاً للفقرة 3 (أ) '4' من القرار 1591 (2005)، أشرف بأن أطلع مجلس الأمن على أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، والتي تغطي الفترة من 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 24 آذار/مارس 2021.

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدرت اللجنة تقريرها السنوي لعام 2020 (S/2020/1209)، وهو متاح على الموقع الشبكي للجنة؛ وعقدت اللجنة مشاورات غير رسمية "جانبية" في شكل جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو، وتلقت ونظرت في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان (S/2021/40) والتقرير الفصلي المستكمل الأخير عن أعماله.

وقدم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره النهائي إلى اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وناقش أعضاء اللجنة المحتوى والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء في 11 كانون الثاني/يناير 2021، أثناء المشاورات غير الرسمية "الجانبية" الافتراضية. وعقب مناقشات اللجنة هذه، نظرت اللجنة في إجراءات المتابعة. وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة بياناً صحفياً في 25 شباط/فبراير حثت فيه الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام على وقف تجنيد المقاتلين، في انتهاك لاتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا (SC/14449). وحثت اللجنة أيضاً الجماعات الدارفورية الرئيسية غير الموقعة على الاتفاق على الدخول في محادثات سلام مع حكومة السودان في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة إلى اللجنة، وجهت رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 إلى الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، كررت فيها بعض توصيات الفريق. وفي 4 آذار/مارس 2021، تلقت اللجنة رسالة جوابية من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان. وقد أتيح التقرير النهائي للفريق للجمهور في 13 كانون الثاني/يناير 2021.

وفي 23 شباط/فبراير 2021، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية "جانبية" افتراضية مع السودان وتشاد ومصر وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وأوغندا. وكان هذا هو الاجتماع الثامن للجنة الذي يعقد لمناقشة تنفيذ التدابير مع السودان ودول المنطقة. كما شجعت الدول المدعوة على تبادل آرائها بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان.

وعقب إحاطة قدمها فريق الخبراء، أعرب السودان ودول المنطقة عن التقدير للفرصة التي أتاحت لها لتبادل وجهات نظرها بشأن التقرير النهائي مع اللجنة والفريق. وأكد السودان أن الحالة في دارفور قد تحسنت كثيراً بالمقارنة مع عام 2005 عندما فرضت الجزاءات. وأعرب السودان عن استعداداته للعمل مع اللجنة من أجل وضع "معايير رئيسية واضحة ومحددة جيداً وقابلة للقياس" لاستعراض التدابير المتخذة بشأن حكومة السودان بهدف رفع نظام الجزاءات في نهاية المطاف. وأيدت جميع الدول المجاورة السودان في جهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وأعربت عن التزامها بتنفيذ تدابير الجزاءات. كما أشار السودان ودول المنطقة إلى استعدادها للتعاون مع اللجنة وفريق الخبراء من أجل تعزيز السلام في السودان والمنطقة.

وفيما يتعلق بالطلب الذي قدمه السودان لرفع أسماء من القائمة، رفعت اللجنة اسم أحد الأفراد، وهو آدم يعقوب شريف، من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1591، واعتضت على رفع اسم فرد من القائمة. وتواصل اللجنة النظر في طلب رفع الأسماء من القائمة بالنسبة إلى الشخصين المتبقين.

وفي 11 آذار/مارس 2021، تلقت اللجنة آخر تحديث فصلي للفريق. وأطلعنا الفريق على آخر التطورات بشأن تنفيذ اتفاق السلام، والديناميات الإقليمية، ووضع الجماعات المسلحة في المنطقة، والعنف بين القبائل. وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى ما يلي من تقرير الفريق.

في الأشهر الأولى من عام 2021، استمرت عملية السلام في دارفور ووصلت إلى مرحلة جديدة هامة. وقد تقلص بشكل ملحوظ القتال بين قوات حكومة السودان وفصائل المتمردين في دارفور. ومع ذلك، استمرت الاشتباكات بين فصائل المتمردين المنشقين في أجزاء من جبل مرة. كما اندلع عدد من الاشتباكات بين القبائل. واتخذت حكومة السودان بعض التدابير للرد على تلك الاشتباكات. ومع ذلك، لا يزال اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز حماية المدنيين للمجتمعات المحلية في دارفور يكتسي أهمية قصوى ويلزم الإسراع به.

وفي 11 آذار/مارس 2021، عيّن الأمين العام الخبراء للعمل في الفريق حتى 12 آذار/مارس 2022.

وأخيراً، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن نظام الجزاءات قد أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. وهو ليس لمعاقبة السودان، بل لدعم تحقيق السلام المستدام. وتكرر لجنة القرار 1591 التزامها بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق ذلك.

المرفق الثاني

بيان البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بداية، أتقدم بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) على الإحاطة التي قدمها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال اللجنة.

ظل السودان، وعلى مدار السنوات الماضية، يؤكد، مرةً تلو أخرى، على موقف ثابت من التدابير العقابية المفروضة على البلد عملاً بقرار مجلس الأمن 1591 (2005) والقرارات اللاحقة، ويتمثل هذا الموقف في أن هذه العقوبات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم مقارنة بالعام 2005 عندما تم فرضها. وقد دأب رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) على تكرار عبارة مشجعة تقول بأن الغرض من هذه العقوبات ليس معاقبة السودان بل لتشجيع السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أن الحكومة الانتقالية في السودان ظلت عاكفة على مدار الأشهر القليلة الماضية على التوصل إلى حل سياسي شامل في السودان، تسكت فيه أصوات البنادق وينعم فيه المواطنون في دارفور بالسلام والأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار، تم التوصل إلى اتفاق جوبا للسلام، وتباشر الحكومة حالياً تنفيذ بنوده مع شركاء السلام، حيث تم إعادة تشكيل مجلس السيادة ومجلس الوزراء ليضم قيادات من أطراف العملية السلمية في جوبا، وقد وصلت طلائع من قوات هذه الحركات إلى الخرطوم ودارفور لتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين، وعقدت الآلية الوطنية لحماية المدنيين اجتماعاً الأسبوعي الماضي لمناقشة نشر هذه القوات في إقليم دارفور، حيث أعلنت الآلية عقب الاجتماع عن وصول 70 في المائة من القوات المشتركة لحفظ الأمن إلى دارفور. وقررت الآلية الانتقال إلى ولايات شمال ووسط وجنوب دارفور للوقوف على الأوضاع ميدانياً، وستقوم في وقت لاحق بالانتقال لولايتي غرب وشرق دارفور لذات الغرض.

وأنتهز هذه السانحة لأعيد التأكيد على أن الحكومة عازمة على المواصلة في تحسين الأوضاع الأمنية بدارفور عبر تطبيق اتفاق جوبا للسلام وجمع السلاح غير المرخص به وتحقيق العدالة والمحاسبة وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وإحاق حركة عبد الواحد بالعملية السلمية واتخاذ التدابير التي تمنع نشوب الاقتتال القبلي.

إن التطورات الإيجابية في دارفور تحتم على مجلس الأمن إنهاء هذه العقوبات، فرفعها سيمكن الحكومة من إعادة بناء قدرة قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية تنتشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، نشكر اللجنة على إزالتها لاسم آدم يعقوب شريف من قائمة العقوبات، ونتطلع للإزالة الفورية لأسماء الشخصين الآخرين من القائمة نظراً لأن مبررات إدراجهم قد انتفت بحسب المسوّغات التي أوردناها في طلب الإزالة.

وفي شباط/فبراير الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار 2562 (2021)، الذي جدد ولاية فريق الخبراء لمدة عام، وقد طلبت إحدى فقرات منطوق القرار من الأمين العام أن يقدم تقريراً، بعد مشاوره جهات

من بينها حكومة السودان، يتضمن توصيات بمؤشرات مرجعية واضحة ومحددة جيداً ليستفيد منها المجلس في مراجعة نظام العقوبات. ونؤكد في هذا الصدد أن السودان على كامل الاستعداد للانخراط البناء مع الأمانة العامة وأعضاء المجلس لوضع تلك المؤشرات وإنهاء هذه العقوبات.
